للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

انتقد موقف الوزارات من عدم تعيينها في المناصب القيادية

الزلزلة: المرأة عماد الأسرة الكويتية

د.يوسف الزلزلة

أكد مرشح الدائرة الأولى د.يوسف الزلزلة أن قضايا المرأة لها أولوية خاصة، لأن المرأة هي عماد الأسرة الكويتية وتكريم المرأة وإعطائها حقوقها يعود بالنفع على الأسرة ككل.

وانتقد الزلزلة موقف وزارات الدولة من عدم تعيين المرأة في المواقع القيادية بناء على كفاءتها وقدرتها، مشيرا إلى أن العالم يتطور من حولنا ونحن مازلنا قابعين في نفس المنظومة التي تحاول الإغلاق على المرأة وتقييد طموحاتها، ومنعها من حقوقها الوظيفية.

وأوضح أن العقول المتحجرة التي تقف عائقا أمام وصول المرأة إلى غاياتها آن الأوان لها أن تركن ويتم الاستغناء عنها لأنها عقول صدئة تتسبب في تراجع البلاد إلى الوراء، محذرا وزير العدل من مغبة موقفه المتشدد ضد المرأة، مطالبا سمو رئيس الوزراء المقبل بانتقاء وزراء عقولهم منفتحة على العالم لا وزراء يعودون بالكويت إلى العصور الجاهلية.

وقال الزلزلة في تصريح له إن المرأة حتى الآن لم تأخذ حقوقها الوظيفية في المناصب القيادية وإنه يدعم مطالبها في هذا الشأن، منوها بأن هناك دراسات تؤكد أن نسبة المرأة في المناصب القيادية على مستوى الدولة مازالت أقل من 10٪ بكثير، وهذا ظلم وظيفي لا نقبله، خاصة أن لدينا كفاءات نسائية كثيرة وجديرة.

وحول الكويتيات المتزوجات بغير الكويتيين قال إنه خلال المجلس المبطل تقدم باقتراح بقانون لأبناء الكويتية مهما كانت جنسية الأب يجعل من حق الأم أن تخير أبناءها بين جنسية الأب أو الأم مؤكدا أنه سيستمر في اقرار حقوق المرأة وأعطاها حقوقها الدستورية كاملة، فليس معقولا أو مقبولا أن تعامل المرأة الكويتية كمخلوق غريب بالمجتمع.

وانتقد الأوضاع المقلوبة التي يحاول المتزمتون استمرارها، كما يحاولون وضع سياج حول المرأة ويدعمون أن يبقى المجتمع الكويتي مجتمعا ذكوريا، متجاهلين دور المرأة الحيوي في المجتمع وأهميتها في منظومة التطوير والتنمية، مستغربا أن تبقى قرارات قديمة تتحكم في المرأة.

وأضاف أن أحد محاور استجوابه لوزير الداخلية كان المرأة المتزوجة، حيث لا تستطيع تجديد الجواز إلا بعد الحصول على موافقة الزوج وهذا مخالف للدستور، لافتا إلى أن المزاج التشريعي الأول كان يعتبر المرأة مخلوقا إنسانيا متدنيا، لكن ما الذي يمنع تطوير التشريعات الآن بعد كل ما يشهده العالم من تطوير.

وأشار إلى أن مجلس الصوت الواحد المبطل بحكم المحكمة الدستورية كان مجلس انجاز، حيث أقر الكثير من القوانين التي تضع خارطة طريق واضحة للبلد من أجل مستقبل هذا الشعب، لافتا إلى أنه نجح في جعل القرض الإسكاني للمرأة 70 ألف وهذا يعد انجازا تاريخيا، منتقدا القصور في بنك التسليف الذي يؤخر معاملات الناس، مطالبا بمحاكمة كل من يتعمد تعطيل مصالح المواطنين.

أنور الشريعان يناقش قضايا حيوية في ندوة «الكويت تستحق أفضل» اليوم

د.انور الشريعان

ينظم مرشح الدائرة الخامسة د.انور الشريعان اليوم الأربعاء 3 يوليو ندوة بعنوان «الكويت تستحق افضل»، وذلك بعد صلاة العشاء بمنطقة العدان ـ قطعه 8 مقابل صباح السالم.

ويعرض د.الشريعان خلال الندوة لعدد من الموضوعات والقضايا المهمة التي من المفترض ان تحظى بها الكويت وشعبها في الحاضر والمستقبل من جانب نواب مجلس الأمة المقبل.

يذكر أن د. أنور الشريعان من مواليد عام 1976، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاقتصاد من كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت منذ عام 2008، وماجستير الاقتصاد عام 2005.

وقد تقلد د.الشريعان عددا من المناصب المهنية والنقابية، أهمها: عضو لجنة الاستشارات والبحوث في الديوان الاميري 2008ـ 2010، عضو منتخب في مجلس كلية العلوم الادارية للعام 2010ـ2011، الأمين العام المساعد للتحالف الوطني الديموقراطي، رئيس الهيئة الادارية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة 2006ـ2007، رئيس اللجنة المشتركة للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الولايات المتحدة مع المكتب الثقافي في واشنطن (2006ـ2005)، عضو في مجموعة «نبيها 5» أثناء حملة تعديل الدوائر الانتخابية وانتخابات مجلس الأمة (2006)، رئيس رابطة الاقتصاديين في جامعة الينوي (2002)، عضو استشاري في المجلس الاعلى لجامعة الكويت ـ 1997. كما حاز د.الشريعان على عدد من الجوائز، منها: جائزة افضل وفد لنموذج جامعة الدول العربية (1998)، وجائزة افضل متحدث في نموذج جامعة الدول العربية (1997).

استغرب سوء التعاطي الحكومي مع آلية تطبيق القانون

خليل الصالح: كيف يتم استبعاد من تمت جدولة قروضهم من تنفيذ قانون صندوق الأسرة؟

خليل الصالح

استغرب مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة خليل الصالح سوء التعاطي الحكومي مع آلية تطبيق قانون صندوق الاسرة الذي ما جاء الا لحل قضية المقترضين وممن تعثروا في سداد ديونهم بسبب ارتفاع سعر الفائدة بشكل غير قانوني، مشيرا الى ان التطبيق العملي للقانون جاء بخلاف ما تم الاتفاق عليه ومما قصده القانون خاصة ان هناك الكثير من الشكاوى بعد ان رفضت البنوك ادخال شرائح المستفيدين من صندوق الاسرة بذريعة جدولة قروضهم مخالفين بذلك نص المادة الاولى من القانون الذي ينص على انه يستفيد من الصندوق كل من اقترض قبل 2008/3/30 وكذلك من كان قرضه قبل ذلك التاريخ وقام بإعادة جدولة القرض بعد التاريخ.

وقال الصالح ان هذه القضية تحتاج لوقفة جادة وحازمة من قبل المجلس القادم لانصاف كل شرائح المقترضين وخاصة ممن تم التحصل على فوائد غير قانونية منهم طوال سنوات اقتراضهم ولن نقبل الا بإنصاف كل هذه الشرائح المستحقة بالكامل، مشددا على انه على الحكومة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي مسؤولية كبيرة في تصحيح تطبيق هذا القانون، متسائلا: كيف تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بخلاف ما قصده القانون وبخلاف مطالب النواب وتأكيدات الحكومة خلال الموافقة على القانون في مجلس الامة؟

واكد الصالح ان صندوق الاسرة جاء اقراره بتوافق نيابي حكومي وبعد دراسة الحالات المستحقة للمقترضين، ولكن يبدو ان هناك من يستغل فترة غياب المجلس ليقوم بسن اللوائح وتفسيرها بما يخالف الغاية من القانون

ريهام الجلوي: الكويت بحاجة إلى رؤية إستراتيجية تنموية ركيزتها التنمية البشرية

ريهام الجلوي

أكدت مرشحة الدائرة الثالثة لمجلس أمة 2013 ريهام الجلوي أنها ستقدم للشعب الكويتي رؤية واضحة المعالم، تتضمن مشروعات وحلولا عملية تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الراكدة والتنمية المتعطلة، وتحقق للشباب ما يصبون إليه من دعم لمشاريعهم، وتعيد الثقة بالقطاع الخاص وتشجع على الاستثمار المحلي والخارجي.

ودعت في تصريح صحافي الشباب أصحاب الكفاءة والخبرة والقدرة على الإدارة والتشريع إلى المشاركة في الانتخابات الجارية بالترشح والتصويت، وعدم اللجوء إلى المقاطعة بعد حكم المحكمة الدستورية بتحصين الصوت الواحد، مبينة أن المشاركة اليوم باتت أكثر وجوبا لحاجة البلاد إلى الرؤى الصحيحة والعقول الناضجة ووحدة الصف والكلمة.

وقالت ان هناك حاجة ماسة إلى أفكار جديدة، تنفض الغبار عن مطالب التجديد والتطوير ضمن سياسة الممكنات، وتضع حدا للسياسات المضطربة وغير التنموية التي تقف عائقا أمام الإنجاز وتنشيط الاقتصاد الوطني والانتقال به إلى المنافسة الدولية.

وبينت أن الرؤية الاستراتيجية المعاصرة ذات الأبعاد المحددة ستسهم في تنويع مصادر الدخل وذلك بعد العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد وتطبيق الحكومة الالكترونية وفق ضوابطها المرتبطة بالإدارة العامة والإنتاج، موضحة أن الأمر يتطلب قرارا سياسيا ناضجا وتشريعات موجهة ذات نفس وطني.

وأشارت الجلوي إلى أهمية إنعاش الاقتصاد المحلي والتركيز على هموم ومطالب المواطنين في الرخاء والرفاهية بناء على أسس علمية مدروسة تعتمد على الاستفادة من الطفرة المالية في إقامة مشاريع عملاقة متطورة تقلل من الاعتماد على النفط السلعة الناضبة، وتعزز من مكانة الكويت إقليميا ودوليا.

وذكرت أن على مجلس الأمة المقبل مسؤولية تطوير القوانين وتعديلها بما يخدم المجتمع وأبناء الكويت، خصوصا قانون الخدمة المدنية، إضافة إلى تشريع قوانين تخدم التوجه نحو تنمية الكوادر البشرية، وتفعيل عمل هيئة محاربة الفساد على أرض الواقع تمهيدا لعصر من الشفافية والتوافق.

وشددت على ان الوصول إلى تحقيق الرؤية التي وضعناها لكويت المستقبل تتطلب تطوير الجانب التعليمي واستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي، إضافة إلى الانتقال نحو الاستفادة من التقنية الحديثة والثورة التكنولوجية في مختلف أنحاء الحياة وبيئة العمل.

وبينت الجلوي أن التنمية المستدامة باتت مطلبا جماهيريا للقضاء على البطالة والتحول للاقتصاد النوعي وتطوير الفكر البشري، وهي تقوم على تعديل سياسات وآليات صنع القرار، وإنشاء وزارات متخصصة للاقتصاد والتنمية، ومنح الوزارات الاستقلالية الكاملة في إدارة أعمالها، ضمن السياسة العامة للدولة التي يقوم بوضعها متخصصون في السياسات الدولية الاستراتيجية وفق رؤية اقتصادية بعيدة المدى.

واختتمت الجلوي تصريحها بأن الفرصة مازالت سانحة أمام التغيير، ووضع بصمة في تاريخ الكويت، فالكويت تنادي جميع أبنائها للنهوض بها وتطوير سياساتها العامة والمشاركة في نهضتها وبنائها من جديد وفق رؤية عصرية قادرة على رسم صورة مشرفة للكويت بشريا واقتصاديا وسياسيا وتنمويا وخدميا.

دعا الحكومة إلى توفير مزيد من فرص العمل للشباب

الفيلكاوي: ارتفاع نسبة البطالة يزيد من الأخطار المجتمعية

طاهر الفيلكاوي

قال مرشح الدائرة الخامسة طاهر الفيلكاوي ان ملف البطالة يعتبر من القضايا الاكثر اهمية نظرا لارتباطها بالأمن الاجتماعي والوطني، لافتا الى ان ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الكويتي يؤشر الى الدفع باتجاه مزيد من الأخطار المجتمعية، اذا لم نستطع وضع آلية وجدول زمني تمكننا من إيجاد مخرج وحل لها.

وأضاف في تصريح صحافي ان توسع الحكومة في الاستثمار الصناعي والنفطي والاسكاني وغيرها من المشاريع الاستراتيجية، اضافة إلى أنها تعزز البنية التنموية للاقتصاد الوطني فإنها تساهم في توفير المزيد من فرص العمل للشباب الكويتي وترفع من الدخل الوطني لها، مشيرا الى ان الكويت تمتلك من الامكانيات المادية التي حبانا الله بها ما تمكنها من عمل الكثير من المشاريع التي تحد من الزيادة المضطردة بنسبة البطالة.

وتساءل الفيلكاوي: هل يمكن ان نتصور دولة بحجم الكويت تمتلك فوائض مالية ضخمة يعاني ما يزيد على 20 الف من ابنائها من البطالة ينتظرون دورهم، في حين ان سوق العمل الكويتي يستوعب اكثر من مليون ونصف المليون وافد؟! لافتا إلى ان هذه القضية يجب ان تكون من أولويات المجلس المقبل.

وشدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأعداد الكبيرة من الخريجين والخريجات من ابنائنا وبناتنا وتفعيل دور القطاع الخاص للقيام بواجبه مع مراجعة التوصيف الوظيفي للعاملين في وزارات ومؤسسات الدولة بحيث يتم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وضرورة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

وختم الفيلكاوي تصريحه بدعوة الحكومة ومجلس الأمة القادم إلى العمل على وضع اليات مناسبة تتناسب وحجم المشكلة التي يعاني منها ابناؤنا، مجددا التأكيد على أهمية هذه القضية التي ستكون قنبلة موقوتة في وجه الحكومة اذا لم تستطع حلها وفق اجندة علمية مدروسة.

الغزالي: نسعى إلى التأكد من نزاهة العملية الانتخابية وفقا للقوانين والأنظمة النافذة

جمعية الشفافية تعيد تشكيل المفوضية الأهلية لمراقبة الانتخابات المقبلة

د.صلاح الغزالي

اعلنت جمعية الشفافية الكويتية عن اعادة تشكيل المفوضية الاهلية لشفافية الانتخابات وذلك لمراقبة انتخابات مجلس الامة 2013 المزمع اجراؤها في السابع والعشرين من يوليو الجاري، وقد اصدرت الجمعية بيانا في هذا الصدد على لسان رئيسها صلاح الغزالي قالت فيه الآتي:

رغبة من جمعية الشفافية الكويتية في القيام برصد ومراقبة الانتخابات وفق اسس منهجية ومعايير علمية، لضمان تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة تعبر بشكل صحيح عن ارادة الناخبين، وانطلاقا من تجربة الجمعية في مراقبة انتخابات مجلس الامة منذ 2006 وانتخابات محلية اخرى بالاضافة الى المشاركة في مراقبة العديد من الانتخابات الدولية، فقد اعادت الجمعية تشكيل المفوضية وبدأت اعمالها في مراقبة انتخابات مجلس الامة.

وبين رئيس جمعية الشفافية د.صلاح الغزالي ان للمفوضية اختصاصات عامة هي: مراقبة شفافية الانتخابات العامة والتزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لها، والتعاون مع الجهات الرسمية المعنية في تنظيم الانتخابات ليتم انجاز عملها بأفضل شكل ممكن بالتوافق مع القوانين واللوائح، ودعوة المتطوعين وتدريبهم على اعمال المفوضية، واقتراح تطوير ادارة وتنظيم الانتخابات على المستوى المحلي، والتوعية العامة بشأن الديموقراطية والممارسة الانتخابية الصحيحة، والتعاون والتنسيق مع المجتمع المدني المعني بالانتخابات محليا ودوليا.

اما عن اختصاصات المفوضية في مراقبة انتخابات مجلس الامة فقد بين الغزالي ان «المفوضية» تقوم برصد ومراقبة انتخابات مجلس الامة والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والانظمة النافذة، وعلى وجه الخصوص يتم متابعة ورصد والتعليق بشأن الجرائم الانتخابية ومنها: الانتخابات الفرعية بين المنتمين لفئة او طائفة معينة، وشراء اصوات الناخبين والتبليغ عنها للسلطات المختصة، ورصد مخالفات الدعاية والمقرات الانتخابية للمرشحين، وملاحظة مدى حياد الجهات الحكومية مع جميع المرشحين، ورصد العنف الانتخابي كاستعمال القوة والتهديد وحمل السلاح او الاشتراك في تجمهر او صياح او مظاهرات للاخلال بحرية الانتخابات، والتأكد من حياد الاجهزة الاعلامية الرسمية، وهل هناك استخدام لدور العبادة او دور العلم لمصلحة مرشح معين او الاضرار به، والتأكد من عدم استخدام اموال ومقار الجمعيات والنقابات لمصلحة مرشح معين او الاضرار به، وايضا انسيابية الاقتراع داخل المراكز وحولها، وخلوها من اي تجاوزات من جميع الاطراف، وسلامة عملية فرز الاصوات واعلان النتائج.

وحول سياسات العمل التي تلتزم بها المفوضية، قال رئيس الجمعية ورئيس المفوضية ان المتطوعين في اعمال الرقابة يلتزمون بالمعايير الدولية لقواعد سلوك مراقبي الانتخابات المحلية والتوقيع عليها من جانب كل المتطوعين في اعمال المفوضية، وان مراقبة الانتخابات تكون بموافقة الجهة المنظمة لها، وان المفوضية تقوم باعداد تقرير فني ومالي بعد كل انتخابات تتم متابعتها، ونشر التقرير الفني اعلاميا، على ان ينشر التقرير المالي ضمن التقرير السنوي للجمعية، كما يتم التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية في مراقبة الانتخابات الدولية وفي نقل الخبرات والتجارب للكويت.

وبشأن معايير مراقبة الانتخابات وقواعد سلوك المراقبين المتطوعين، بيّن الغزالي أن المفوضية تلتزم بمجموعة من الاسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات وهي بمنزلة قواعد سلوك يجب على الافراد المتطوعين في المفوضية الالتزام بها وهي:

1 ـ الحيادية: ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز الى اي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي او التنظيمي او الاداري لاعمال المفوضية بأي من الجماعات السياسية او الفئات الاجتماعية الفاعلة انتخابيا.

2 ـ الشمولية: الاخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية اثناء عملية المراقبة وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات وان تغطي الملاحظات جميع الجوانب الايجابية والسلبية.

3 ـ المؤسسية: يجب ان تصدر اي تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول الحديث نيابة عن المفوضية وليس الافراد المتطوعين في اعمالها.

4 ـ الشفافية: الافصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات والتحليلات التي اعتمدت عليها والمنهجية المتبعة في ذلك.

5 ـ الدقة: الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.

6 ـ المهنية: الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي دون الشخصي والعمل بعيدا عن العشوائية والانتقائية في تقويم سير العملية الانتخابية.

7 ـ الالتزام بالقوانين: يحترم جميع المتطوعين في المفوضية سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالاضافة الى تنفيذ احكام القوانين والانظمة.

8 ـ تجنب تعارض المصالح: يجب على كل متطوع في المفوضية الافصاح عن اول يوم لتطوعه عن اي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وبين اي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الافصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك وتقديمها الى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع ـ في هذه الحالة ـ عدم المشاركة في اي نشاط او تقويم يتعلق بحالة ينطبق عليها تعارض المصالح.

علما ان الهيئة الرقابية التي تتولى ادارة اعمال المفوضية الاهلية لشفافية الانتخابات تتكون من: صلاح الغزالي وسحر الحملي وماجد المطيري ود.معصومة ابراهيم ود.محمد الفيلي وبسمة السيف ومهند المسباح.